الأمم المتحدة

E/CN.18/2003/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 March 2003
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٦ أيار/مايو–٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: التقدم المحرز في التنفيذ

الجوانب الاقتصادية للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ١/١ بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ والذي وفقا له سينظر المنتدى في دورته الثالثة في الجوانب الاقتصادية للغابات. ويُقيِّم التقرير حالة تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتصلة بالجوانب الاقتصادية للغابات، ويبرز التحديات التي ستُطرح في المستقبل والمجالات الرئيسية التي قد يود المنتدى أن ينظر فيها بالنسبة لدفع عجلة التقدم في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

* E/CN.18/2003/1.

280403 250403 03-29824 (A)
0329824

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٢	٣
أولا –	المعلومات الأساسية والنهج المتبع	٣-٩	٣
ثانيا –	تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات .	١٠-٦٩	٦
	ألف – التقدم المحرز في التنفيذ والقضايا الناشئة	١٠-٥٠	٦
	باء – وسائل التنفيذ	٥١-٥٩	١٨
	جيم – مسائل مشتركة	٦٠-٦٩	٢٠
ثالثا –	النتائج	٧٠-٧٤	٢٣
رابعا –	نقاط للمناقشة	٧٥	٢٤

مقدمة

١ - وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ستستعرض الدورة الثالثة للمنتدى التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن الجوانب الاقتصادية للغابات[1]. ويُقيِّم هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل تلك ويسلط الضوء على التحديات الناشئة التي تتطلب اهتمام المنتدى.

٢ - وهذا التقرير أعده البنك الدولي بالتشاور مع غيره من المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات لتيسير المناقشات في دورة المنتدى الثالثة. ويعتمد التقرير على عدة مصادر للمعلومات منها التقارير الطوعية المقدمة إلى المنتدى في دورتيه الثانية والثالثة، والاستنتاجات المستمدة من المبادرات القطرية والمبادرات التي تقوم بها المنظمات، والمعلومات المقدمة من أعضاء الشراكة، والتقارير وملخصات السياسة العامة التي وضعها المانحون الثنائيون ووكالات التنمية والمساعدة التقنية المتعددة الأطراف، والمؤلفات ذات الصلة، العلمية منها والمتصلة بالسياسات.

أولا - المعلومات الأساسية والنهج المتبع

٣ - توفر الغابات العديد من السلع والخدمات السوقية منها وغير السوقية التي لها أهمية اقتصادية كبيرة. والمنتجات الخام الخشبية وغير الخشبية التي تُستخرج من الغابات وصلاتها المتينة بالصناعات التحولية، كمادة أولية، هي من العناصر الهامة للنمو الاقتصادي والدخل والعمالة في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وقد قُدر أن ٢٥ في المائة من سكان العالم يعتمدون على الغابات بدرجات متفاوتة من أجل كسب العيش. وهناك زهاء ٥٠٠ مليون شخص - معظمهم فقراء - يعيشون داخل الغابات الكثيفة أو بجوارها يعتمدون عليها أساسا كمصدر للقوت وكسب العيش. والخدمات التي تقدمها الغابات تتراوح من المحافظة على التنوع البيولوجي والتربة إلى تكييف المناخ، ومن حماية مستجمعات المياه إلى صون القيم الروحية والدينية. وهذه القيم غير السوقية التي تمثلها الغابات، وبعضها ذو نطاق عالمي، تؤثر في حياتنا اليومية ويتزايد تقديرها والاعتراف بها.

٤ - والتوازن بين إنتاج الغابات والمحافظة عليها وتوزيع فوائدها والمسؤوليات عن استخدامها وحمايتها بين مختلف أصحاب المصلحة والقضايا الأطول أجلا المتصلة باستدامة الغابات وصحة البيئة هي أمور ذات أهمية بالغة ولكنها غالبا ما لا تدار بأكبر قدر ممكن من الفعالية. فالتوفيق بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية صعب من الناحية

التقنية ومعقد من الناحية السياسية، والاعتراف ببعض الحقائق الأساسية المتصلة بالغابات أمر حاسم بالنسبة للشروع في عملية لإدارتها بشكل مستدام.

الحقائق الأربع المتصلة بالغابات في القرن الحادي والعشرين

٥ - تتمثل الحقيقة الأولى في أنه يجب اعتبار حماية الغابات واستخدامها المنتج نشاطين متكاملين وليسا متعارضين. فالغابات الطبيعية ذات القيمة التجارية الكبيرة ستظل هامة بالنسبة للإنتاج والعمالة وتوليد إيرادات الضرائب، ويجب أن يكون الهدف هو استخدامها بطريقة تكفل اطراد الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة. وهذا الأمر سيتطلب التطبيق الفعلي لمعايير أعلى في إدارة موارد الغابات من الناحيتين العلمية والتقنية، والقيام في الوقت ذاته بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وقائمة على السوق (تتعلق مثلا بثمن الخشب في أرضه ورسوم الامتياز) لكفالة أسعار مناسبة للموارد.

٦ - والحقيقة الثانية هي أن القطاع الخاص سيكون هو العنصر الفاعل المالي الرئيسي في إنتاج الغابات في معظم البلدان. وإجمالا، فإن مستوى استثمار القطاع الخاص ونشاطه فيما يتصل بالغابات يتجاوز كثيرا الاستثمار الدولي واستثمار القطاع العام الوطني. وأي استراتيجية إصلاح أو تغيير تهم قطاع الغابات، ليُكتب لها النجاح، يجب أن تتعامل فعلا مع هذه الحقيقة.

٧ - والحقيقة الثالثة هي أن كثيرا من المناطق الحرجية لا تخلو من المجتمعات المحلية الكثيرة الاعتماد على الغابات والتي هي غالبا فئات فقيرة ومحرومة. وهناك اتجاه عالمي متزايد لاعتبار الغابات ملكا لهذه المجتمعات المحلية؛ فإشراكها فعلا في اتخاذ القرارات بشأن استخدام الغابات والمحافظة عليها، ومشاركتها في تنفيذ تلك القرارات وفي جني الفوائد التي تعود بها أمور أساسية لحل المشاكل الكبرى المتصلة بالإدارة العليا والتوزيع العادل للفوائد ولإدارة هذا المورد بشكل مستدام في الأجل الطويل.

٨ - أما الحقيقة الرابعة فهي أن إصلاح السياسات على نطاق الاقتصاد والأنشطة في القطاعات الأخرى يمكن أن تكون لها آثار شاملة على الغابات تفوق ما ينشأ عن الأنشطة التي تتم داخل قطاع الغابات. والإصلاحات الواسعة النطاق مثل تحرير التجارة، بما في ذلك رفع الضوابط عن الصادرات يمكن أن تفضي إلى تدمير الغابات إذا لم تكن مصحوبة بتدابير تعويضية. فعلى سبيل المثال من المعروف جيدا ما يترتب من آثار ضارة على الإعانات الزراعية التي تشجع تحويل الأراضي المفرط. وبالتالي فإن الحاجة تدعو إلى كفالة جعل الغابات جزءا رئيسيا من التخطيط الإنمائي الشامل في أي بلد؛ إذ بدون ذلك من المحتمل

ألا يتم التصدي لما تتسبب فيه القطاعات الأخرى من آثار ضارة على الغابات والسكان الذين يعتمدون عليها.

٩ - ومداولات السياسات الحكومية الدولية التي جرت خلال عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات أخذت في الاعتبار هذه الحقائق والتحديات المتصلة بموارد الغابات ومقترحات العمل الرئيسية المقدمة من الفريق /المنتدى من أجل تشجيع الإدارة المستدامة للغابات فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية تم جمعها في أربعة من مجالات الاهتمام الرئيسية (انظر الجدول). والوصف الوارد أدناه ليس نصا متفاوضا عليه وليس محاولة للاستعاضة على نص من ذلك القبيل؛ وإنما الغرض منه هو تيسير مناقشة مقترحات العمل الكثيرة الهامة التي قدمها الفريق/المنتدى. ويتناول التقرير تلك المجالات الرئيسية الأربعة وكذلك وسائل التنفيذ والمسائل المشتركة ذات الصلة على نحو ما تم تحديده في برنامج العمل المتعدد السنوات الخاص بالمنتدى.

الجدول

نطاق العمل	مقترحات العمل المقدمة من	
	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
تقييم السلع والخدمات التي توفرها الغابات واحتساب كامل التكلفة. تحديد وتقييم جميع السلع والخدمات التي توفرها الغابات. ووضع وتبادل طرائق التقييم. واستكشاف سبل لاحتساب جميع تكاليف استخدام المنتجات والموارد وقياس العوامل الخارجية.	٨٩ (ح)، ١٠٤ (أ)، ١٠٤ (ب)، ٥٨ (ب) '٤'، ١٣٤ (أ)، ١٣٤ (ب)	١٠٧ (أ)، ١٠٧ (ب) ١٠٧ (ج)، ١٠٧ (د)، ٤١ (ج)، ٤١ (د)، ٦٤ (ح)، ١٢٢ (و)
وضع أدوات اقتصادية وسياسية لتيسير الإدارة المستدامة للغابات. استحداث واستخدام أدوات وحوافز اقتصادية مناسبة لزيادة تحصيل الريع وتأكيد وتشجيع إشراك القطاع الخاص في تحقيق الفوائد من الغابات وكذلك وضع وتنفيذ سياسات لكفالة التوزيع العادل لتلك الفوائد. والتشجيع على وضع سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات شاملة لعدة قطاعات تدعم الإدارة المستدامة للغابات وتسهم فيها.	٧٠ (ب)	١١٥ (أ)، ١١٥ (ب)، ١١٥ (ج)، ١١٥ (د)، ١١٥ (هـ)، ١١٥ (و)، ١١٥ (ز)، ١٢٢ (ب)، ١٢٢ (د)
وصول منتجات الغابات إلى التجارة والأسواق الدولية. تحسين وصول السلع والخدمات التي توفرها الغابات إلى الأسواق، وإجراء دراسات للسوق، والنظر في العلاقة بين الإدارة المستدامة للغابات والتجارة وإصدار الشهادات الطوعية والعمل من أجل شفافية الأسواق وتبادل المعلومات بشأن التجارة غير المشروعة فضلا عن دعم المجتمعات المحلية في مجال بناء القدرات وتيسير وصولها إلى الأسواق المحلية والأجنبية.	١٢٨ (أ)، ١٢٨ (ب)، ١٢٨ (ج)، ١٣١ (أ)، ١٣١ (ب)، ١٣٢ (أ)، ١٣٢ (ب)، ١٣٣ (أ)، ١٣٣ (ب)، ١٣٣ (ج)، ١٣٣ (د)، ١٣٣ (هـ)، ١٣٣ (و)، ١٣٣ (ز)، ١٣٥ (أ)، ١٣٥ (ب)	٤١ (أ)، ٤١ (ب)، ٤١ (هـ)، ٤١ (و)، ٤١ (ز)، ٦٤ (ط)

نطاق العمل	مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	مقترحات العمل المقدمة من المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
البيانات والمعلومات المتصلة بالأسواق والأسعار. تحسين شفافية الأسواق وجمع البيانات ونشر المعلومات بشأن أسعار منتجات الغابات وبدائلها ومراجعة السياسات التي لها أثر مباشر على الأسعار ودعم الإدارة المستدامة للغابات مع تثبيط الاستخدام المفرط والتجهيز الصناعي غير الفعال.		٤١ (هـ)، ١٢١ (د)، ١٢٢ (هـ)

(أ) على النحو الوارد في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورته الرابعة (E/CN.17/1997/12)؛ وترد أدناه الفقرات ذات الصلة.

(ب) على النحو الوارد في تقرير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورته الرابعة (E/CN.17/2000/14)؛ وترد أدناه الفقرات ذات الصلة.

ثانيا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

ألف – التقدم المحرز في التنفيذ والقضايا الناشئة

١ – تقييم السلع والخدمات التي توفرها الغابات واحتساب تكلفتها كاملة

١٠ – بالنظر إلى أن العديد من العوامل الخارجية والمنافع العامة، مرتبطة بالغابات فإن التقييم الدقيق للسلع والخدمات التي توفرها الغابات ضروري للمحاسبة البيئية وتخصيص الموارد بفعالية وتحسين الرعاية إلى أقصى حد، ومقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات تشدد كثيرا على هذا الجانب من الإدارة المستدامة للغابات. وتعتبر الإحصاءات المتصلة بقيمة المنتجات الخشبية جيدة من حيث الموثوقية والشمول، أما قيمة المنتجات غير الخشبية فتحديدها أمر أصعب. وكثير من البلدان تفيد بأنها تواجه مشاكل في تطبيق تقنيات التقييم غير السوقي. ويتوافر قدر كبير من المؤلفات العلمية بشأن تقنيات تقييم تتطور باستمرار وتطبيقاتها العملية آخذة في التزايد، ولكن يبدو أنه من الضروري تحسين انطباقها العملي وجدواها بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات.

١١ – واحتساب كامل التكلفة ذو أهمية حاسمة متى وجدت عوامل خارجية. وإذا لم تؤخذ العوامل الخارجية السلبية في الاعتبار و لم تُحتسب جميع التكاليف، يمكن أن يجري إنتاج

المورد أو استخدامه بشكل مفرط وضار. وما برحت تدابير مثل تحليل دورة حياة المنتجات الخشبية تلقى رواجا، وفي عدة بلدان يكفل القانون التحليل البيئي للمشاريع، مما يزيد من احتساب كامل التكلفة في سلسلة إنتاج الخشب وفي استخدام مورد الغابات والمنتجات الخشبية.

٢ - التدابير الاقتصادية والسياسية التي تيسر الإدارة المستدامة للغابات

١٢ - تحصيل الريع. تحصيل الريع غير الكافي يتسبب في انخفاض الإيرادات الحكومية ويتخذ شكل إعانة مقنعة ويقلص الفعالية. وانخفاض مستويات الريع المحصل هو عادة دليل على حصر خاطئ للموارد الحرجية وتقدير غير سليم لقيمة الغابات. وقد ينشأ انخفاض مستويات الريع أيضا عن الافتقار إلى القدرة التنافسية والمعلومات بشأن الأسعار الدولية إلى جانب إجراءات التحصيل المعقدة. والأنشطة غير المشروعة المتصلة بانخفاض مستويات الريع قد تفاقم إهدار الأشجار بالإفراط في قطعها والتوزيع غير الفعال للموارد وتعرقل الإدارة المستدامة للغابات.

١٣ - وبالرغم من أن محاولات قد بُذلت لزيادة تحصيل الريع، مثلا عن طريق المراجعة المستقلة لنظام الإيرادات مثلما هو الشأن في الكاميرون وملاوي، فإن تقديرات وضعها البنك الدولي مؤخرا تشير إلى أن الضرائب والرسوم غير المحصلة من العمليات الحرجية المشروعة تصل سنويا إلى ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة على نطاق العالم. وهذا يتجاوز ثلاثة أضعاف مستوى المبلغ المخصص من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات.

١٤ - واستحداث نظم ملائمة لتقدير قيمة الغابات وحصر مواردها من التدابير الضرورية لتحسين تحصيل الريع وزيادة الفعالية وإلغاء الإعانات المقنعة والحيلولة دون المكاسب غير المشروعة (انظر الفرع ألف — ١ أعلاه). ومن الأمور التي يمكن تعزيزها عن طريق التعاون الدولي ترشيد نظم تحصيل الريع عن طريق تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وكذلك عن طريق نشر المعلومات الموثوقة بشأن الأسعار الدولية.

١٥ - تسخير الاستثمارات الاقتصادية لأغراض حماية البيئة. شهدت السنوات الأخيرة اتجاها متزايدا صوب استحداث أدوات قائمة على أساس السوق من أجل حماية البيئة وإنتاج خدمات النظم الإيكولوجية. وتشير إحدى الدراسات الاستقصائية إلى أنه توجد، على نطاق العالم، قرابة ٣٠٠ حالة حيث يجري فعلا و/أو يُقترح الدفع مقابل الخدمات البيئية. وعلى جميع المستويات تُستهل خطط واعدة مثل حقوق التنمية القابلة للمقايضة في البرازيل والدفع مقابل الكربون والمياه والتنوع البيولوجي في كوستاريكا والامتيازات لحماية التنوع

البيولوجي في غيانا وحماية جبال كاتسكيل للمحافظة على إمدادات المياه في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٦ - وكان لبروتوكول كيوتو[٢] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣] واتفاقية التنوع البيولوجي[٤] أهمية بالغة في تسليط الضوء على ''الدفع مقابل الخدمات البيئية التي توفرها الغابات'' من خلال تأكيد دور هذه الأخيرة في عزل الكربون. كما أن مرفق البيئة العالمية يتيح فرصا لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات عن طريق زيادة التدفقات المالية من أجل خدمات النظم الإيكولوجية، وذلك بوسائل منها البرنامج التنفيذي الذي استهله مؤخرا من أجل الإدارة المتكاملة لتلك النظم.

١٧ - وقد تضمن بروتوكول كيوتو ''آليات لتحقيق المرونة'' إذ تنص المادة ٦ منه على التنفيذ المشترك لمشاريع لخفض الانبعاثات بينما تنص المادة ١٢ على إمكانية مقايضة إجراءات موازنة الكربون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية استنادا إلى المشاريع وذلك في إطار آلية التنمية النظيفة. وهناك ثلاث مبادرات واعدة ترمي إلى دعم المشاريع بموجب هاتين المادتين هي: صندوق الكربون الأولي الذي يتيح إطارا للعمل والتعلم والبحث لإقامة الدليل على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها معاملات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في التنمية المستدامة، وصندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية الذي يخدم المجتمعات المحلية الريفية في البلدان الأصغر حجما والأكثر فقرا والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل عزل غازات الاحتباس الحراري؛ وصندوق الكربون الإحيائي الذي يقدم التمويل الآتي من المدفوعات المتصلة بالكربون للمشاريع التي تحفظ أو تعزل غازات الاحتباس الحراري في الغابات والنظم الإيكولوجية الزارعية وسائر المناطق الطبيعية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٨ - آثار سياسات الاقتصاد عموما والسياسات الشاملة لعدة قطاعات. الآثار المترتبة على الغابات نتيجة الأنشطة المضطلع بها داخل القطاع قد يتقلص حجمها في غالب الأحيان بفعل الآثار (الضارة خاصة) التي تنشأ عن السياسات والمشاريع المطبقة في قطاعات أخرى مثل الزراعة والتنمية الريفية والهياكل الأساسية والتعدين والتجارة وتوليد الطاقة. والإصلاحات على نطاق الاقتصاد مثل تحرير التجارة أو رفع الضوابط عن الصادرات أو الأخذ بلامركزية المراقبة على تخصيص الموارد، إذا طبقت بدون تدابير احترازية مناسبة قد تفضي أيضا إلى الاستغلال المفرط. والإعانات الزراعية لا تعكس القيمة الحقيقية للأراضي الحرجية ويمكن أن تشجع على تحويل الأراضي المفرط، ومشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة

يمكن أن تدمر مباشرة مساحات كبيرة من الغابات أو تتيح الوصول الذي لو لم يتم بدون ضوابط قد يؤدي إلى الاستغلال المفرط لموارد الغابات أو تلفها.

١٩ - ومن المرجح أن الآثار الشاملة لعدة قطاعات والتي تطال الغابات والسكان الذين يعتمدون عليها ستُعالج عن طريق مراعاة الشواغل المتصلة بالغابات في سياسات التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد وإدراج التأثيرات الشاملة لعدة قطاعات في البرامج الحرجية الوطنية. فبرنامج ''الصلات المعززة الشاملة لعدة قطاعات بين الحراجة والسياسات الوطنية الأخرى'' التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يحقق حاليا تقدما في تحسين الفهم المشترك للقضايا الرئيسية وتحديد حلول عملية عندما تكون الآثار ضارة، وإنشاء شبكة دولية غير رسمية للمعلومات والمعارف وتقديم توصيات بالإجراءات ذات الأولوية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. وتقر سياسة البنك الدولي الجديدة في مجال الغابات بأهمية الآثار الشاملة لعدة قطاعات (ولا سيما المتصلة بعمليات الإقراض من أجل التكيف) على الغابات وقد شرع البنك في عملية تمحيص تجريبية لتحديد ما لعمليات التكيف التي يقوم بها من آثار على الغابات والقيام، حسب الاقتضاء، باستحداث التدابير المناسبة لتخفيف الآثار الضارة. وورقات استراتيجية الحد من الفقر أداة أخرى هامة لمعالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، إلا أنه حتى الآن لم يتضمن مسألة الغابات صراحة إلا عدد قليل من هذه الورقات، وتدعو الحاجة إلى إدراج الشواغل المتصلة بالغابات بأكبر قدر ممكن في الورقات التي هي قيد الإعداد. كما أن البرامج الحرجية الوطنية تتيح فرصة للنظر صراحة في الآثار الشاملة لعدة قطاعات على الغابات.

٣ - وصول منتجات الغابات إلى التجارة الدولية والأسواق

٢٠ - أُعدت مذكرة من الأمين العام بشأن التجارة والإدارة المستدامة للغابات من أجل دورة المنتدى الثانية (انظر E/CN.18/2002/5). وهذا الفرع يلخص ويستكمل المادة الرئيسية التي تضمنها ذلك التقرير.

٢١ - إن القيمة العالمية للتجارة في منتجات الغابات (الأخشاب المستديرة، والخشب المنشور، والألواح الخشبية، واللباب، والورق) تبلغ حاليا ١٣٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة، وتمثل المنتجات الورقية زهاء نصف المجموع. وقيمة التجارة في منتجات الغابات عادة ما ترتفع بسرعة، ولئن ظلت في السنوات الأخيرة تناهز ما بين ١٣٠ و١٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ومن بين منتجات الغابات من غير الأخشاب، قُدرت مؤخرا قيمة التجارة في الخيزران والروطان بمبلغ ٢,٩ بليون من دولارات الولايات المتحدة

سنويا على الأقل واعتُبرت ذات أهمية خاصة بالنسبة للصين وبعض بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا.

٢٢ - وتمثل صادرات منتجات الغابات أقل من ١٠ في المائة من إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بينما يُصَدر قرابة ٣٠ في المائة من الورق والورق المقوى الذي يتم إنتاجه. بيد أن التجارة الدولية متركزة في عدد قليل من المناطق (معظمها متقدمة النمو). فعلى سبيل المثال، قُدر في عام ١٩٩٥ أن ثُلث التجارة الدولية في منتجات الغابات تم بين البلدان الأوروبية بينما كانت التدفقات التجارية بين المناطق النامية ومنها إلى المناطق المتقدمة النمو تناهز ما بين ١,٠ و ٢,٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة فقط سنويا أو ما بين ١ و٢ في المائة من المجموع فحسب.

٢٣ - وصول منتجات الغابات إلى الأسواق. في السنوات الأخيرة، تحسن وصول منتجات الغابات إلى الأسواق بقدر كبير نتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي خفضت التعريفات وحدت من زيادة التعريفات المفروضة على منتجات الغابات. بيد أن الحواجز غير التعريفية مثل تقييد واردات ما يسمى بمنتجات الغابات التي جرى إنتاجها بطريقة غير مستدامة، ولا سيما على المستوى دون الوطني، قد تؤثر على وصول العديد من منتجات الغابات إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، لم يتم بعدُ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا من قبيل إزالة التدابير المفروضة من جانب واحد (على سبيل المثال، أشكال الحظر على الصادرات التي تفرضها البلدان المنتجة والمقاطعة في البلدان المستهلكة) ما دامت غير متمشية مع الاتفاقات الدولية.

٢٤ - وقد عقدت منظمة التجارة العالمية التزاما بالتفاوض بشأن الحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على السلع والخدمات البيئية أو رفعها، عند الاقتضاء، وذلك عندما وافقت للمرة الأولى على إدراج موضوع التجارة والبيئة كعنصر رسمي في جدول أعمال التفاوض في إطار إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/C.2/56/7، المرفق). وإلى حد الآن لا يتوافر للمنظمة تعريف شامل للسلع البيئية. وبالنظر لاهتمام المستهلكين الشديد بمنتجات الغابات المستدامة من أخشاب وغيرها، قد يود المنتدى أن ينظر في سبل العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات المعنية.

٢٥ - تشجيع استخدام الأنواع الأقل استخداما. يمكن أن يكون تشجيع استخدام الأنواع الأقل استخداما وسيلة ناجعة لزيادة قيمة موارد الغابات وتقليص الاعتماد على الأنواع التقليدية، وتمكين الفقراء من زيادة دخلهم، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات عموما. وهذا

قد يشمل منتجات لم تكن من قبل تُستخدم على نطاق واسع وكذلك المنتجات التي استعيض عنها في الأسواق بالبدائل الصناعية. وقد أفضى تزايد الاهتمام بالمنتجات الطبيعية إلى نشأة أسواق لبعض منتجات الغابات غير الأخشاب، مثل المنتجات الدوائية. وإذا جرى تطوير الأسواق الفعالة، فإن المنتج الطبيعي إذا كان قادرا على المنافسة من حيث سعره ويلبي احتياجات المستهلكين يمكن أن يكسب هو أيضا حصته من السوق. كما أن الاحتياجات إلى رأس المال والتكنولوجيا من أجل الاستخراج والتجهيز منخفضة عادة، مما يتيح فرص الدخل لليد العاملة الفقيرة والمحدودة المهارات.

٢٦ - إصدار الشهادات. في السنوات الأخيرة أحرز إصدار الشهادات الطوعي من أجل إدارة البيئة ووسم منتجات الغابات تقدما كبيرا بوصفهما من الأدوات السوقية التي تعزز الإدارة المستدامة للغابات وتشجع التجارة في منتجات الغابات الآتية من موارد حرجية مدارة بشكل مستدام. وحتى هذا التاريخ، يقدر أن مساحة الغابات التي صدرت لها شهادات في إطار خطط عديدة على صعيد العالم تناهز ١٣٠ مليون هكتار، مقارنة بمساحة ٥ ملايين هكتار فقط في عام ١٩٩٨. وقرابة ١٠ ملايين هكتار من هذه المساحة من نصيب بلدان الغابات المدارية.

٢٧ - بيد أن وجود العديد من خطط إصدار الشهادات يتطلب جهودا قصد مواءمتها وهناك عدة عمليات جارية حاليا بهدف مواءمة مختلف الخطط، مثل إطار الاعتراف المتبادل. والمبادرات الجارية لإصدار الشهادات والتي تجعل من الممكن إصدار الشهادات الجماعي وتتضمن مقترحات من أجل الأخذ بإصدار الشهادات على مراحل أو حسب عناصر مستقلة (لإتاحة مزيد من الوقت قصد تحقيق أفضل الممارسات) هي مبادرات هامة بشكل خاص لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومجموعات المنتجين من السكان الأصليين من المشاركة التامة في خطط إصدار الشهادات.

٢٨ - دعم وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق. إن إشراك المجتمعات المحلية في تجهيز وتسويق منتجات الغابات يعتبر وسيلة هامة تساعد على كفالة جعل فوائد العولمة وتحسن الوصول إلى الأسواق الدولية تطال مباشرة المجتمعات الفقيرة نسبيا والمعتمدة على الغابات وكذلك كفالة إدارة الغابات بشكل يراعي قيمتها الاقتصادية الكاملة. والأسواق الفعالة سواء أسواق الاستهلاك المحلي على صعيد القرى أو الأسواق الصناعية أو الدولية يمكن أن تولد توزيعا أعدل للفوائد الآتية من الحراجة داخل المجتمعات المحلية والأسر وهذا الأمر صحيح خاصة في حالة النساء. والأسواق المحلية يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة لتوليد

الدخل وينبغي وضع تدابير لمساعدة المجتمعات المحلية على تلبية طلبات السوق من حيث جودة الإمدادات واطرادها وتوافرها بكميات كافية.

٢٩ - ومن المبادرات الواعدة مبادرة ترويج البن المغروس في الظل والمعتمد بشهادات الذي يُسَوق على نطاق العالم في محلات بيع القهوة والأغذية العضوية الرفيعة. ويدعم مرفق البيئة العالمية بنشاط هذه المبادرات ذلك أنها تتيح موائل متميزة وممرات للتنوع البيولوجي وتثبط إزالة الغابات. وهناك مبادرة أخرى (في إطار محمية المحيط الحيوي للمايا) تدعم امتيازات المجتمعات المحلية لاستغلال الغابات قصد زيادة القيمة المضافة، حيث يتم في عين المكان تجهيز الأخشاب التي تجنى بطريقة مستدامة.

٣٠ - التجارة غير المشروعة بمنتجات الغابات. أثيرت مشكلة التجارة غير المشروعة بمنتجات الغابات في الفريق الحكومي الدولي وأصبحت في السنوات الأخيرة من الشواغل الرئيسية في عدة محافل دولية. فجني منتجات الغابات والاتجار بها بشكل غير مشروع غالبا ما ينطوي على تعريض الغابات لممارسات غير مستدامة وزيادة تكلفة إدارتها وتفاقم أوجه إخفاق السوق. وعلى الصعيد العالمي، قدر البنك الدولي أن القيمة السوقية السنوية للخسائر الناجمة عن قطع الغابات بشكل غير مشروع تفوق ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، أي أنها تساوي ثمانية أضعاف مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات.

٣١ - وقد تناول المؤتمر الوزاري لشرق آسيا بشأن إنفاذ القوانين والإدارة العليا في مجال الغابات المعقود في بالي، إندونيسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مسألة قطع الأشجار غير المشروع وما يتصل بذلك من تجارة غير مشروعة وصيد الأحياء البرية غير القانوني والفساد. وباعتماد إعلان وزاري[٥] متفق عليه على نطاق واسع، يعمل مؤتمر بالي من أجل التشجيع على إيجاد حل تعاوني للمشاكل المتصلة بإنفاذ القوانين والإدارة العليا في مجال الغابات في منطقة شرق آسيا. واستُهل مسعى مماثل في أفريقيا ويُنتظر أن يعقبه آخر بالنسبة لأمريكا اللاتينية وأوروبا قريبا. وتعهدت بعض البلدان الكثيرة الاستهلاك للأخشاب بفحص دقيق لتشريعاتها وقدراتها على إنفاذ القوانين فيما يتصل بالغابات قصد تثبيط قطع الأشجار بشكل غير مشروع. وفي القطاع الخاص، تطبق كثير من الشركات الكبرى المشتغلة بالتجارة نظما للإدارة البيئية تكفل أن يكون الخشب آتيا من مصادر غير ضارة بالبيئة والمجتمع. وما برح الاتحاد الأوروبي يركز على قضية التجارة غير المشروعة في بلدانه الأعضاء ويعمل على وضع نُهُج تشاركية من أجل كبحها. وشبكة سلامة الغابات التي استهلتها مؤخرا منظمة الشفافية الدولية هي تحالف عالمي لأصحاب المصلحة المعنيين الذي يبحثون عن وسائل لمكافحة

الفساد المتصل بالغابات وذلك باتباع نهج الجهات الفاعلة المتعددة. وختاما، فإن اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض[٦] تساعد أيضا في حل مشكلة التجارة غير المشروعة.

٤ - البيانات والمعلومات المتصلة بالأسواق وأسعار منتجات الغابات

٣٢ - من شأن المعلومات المتصلة بالأسعار الحالية والمتوقعة مستقبلا للأخشاب والمنتجات الخشبية أن تيسر قرارات الاستثمار وتسهم في زيادة فعالية استخدام هذا المورد. والمعلومات الحديثة والمستكملة بشأن الأسواق هامة في تعزيز استحداث أسواق للأنواع الأقل استخداما وغيرها من منتجات وخدمات الغابات. كما أن المعلومات الشفافة والحديثة بشأن المعاملات السوقية من شأنها أن تساعد في الحد من الفساد والتهرب من الضرائب والمضاربة وتدعم تحصيل الريع الكافي.

٣٣ - وتنشر بلدان عديدة بانتظام معلومات عن أسواق منتجات الغابات. ومن هذه المعلومات نشرة ''Maskayu'' وهي نشرة شهرية يصدرها المجلس الماليزي لصناعة الأخشاب و ''STA Review'' التي تصدرها رابطة ساراواك للأخشاب؛ وchina Forest Products Market Information (معلومات أسواق منتجات الغابات الصينية)؛ وGhana Gazette (مجلة غانا). وتقدم ATIBT Newsletter، وهي نشرة تصدرها الرابطة التقنية الدولية للأخشاب المدارية، معلومات عن المصدرين الأفريقيين.

٣٤ - وتتيح المنظمات الدولية ولا سيما الفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية معلومات إحصائية مستفيضة عن إنتاج منتجات الغابات وتجارتها وأسعارها. فعلى سبيل المثال تحتفظ الفاو بسجل لمنتجات الغابات منذ عام ١٩٦٤، وهذه المعلومات متاحة في شكل مطبوع وعلى الإنترنت. بيد أن المعلومات المتصلة بموارد منتجات الغابات من غير الأخشاب وجنيها وتجهيزها وتجارتها نادرة ومتفرقة. والسبب هو أن الأنشطة المتصلة بهذه المنتجات غالبا ما تقع خارج نطاق الإحصاءات ولذلك يستحيل تقدير حجم وقيمة قطاع تلك المنتجات من حيث التجارة. ومن ثمة فإن تحسين الإحصاءات المتصلة بمنتجات الغابات من غير الأخشاب هو مجال آخر من مجالات العمل الدولي.

٥ - القضايا الناشئة

٣٥ - أهم القضايا الناشئة المتصلة بالجوانب الاقتصادية للغابات يحددها التزامان دوليان رئيسيان هما: الأهداف الإنمائية للألفية[٧] التي تحددت في مؤتمر قمة الألفية وخطة تنفيذ مؤتمر

القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٨]؛ وكلاهما يركز على التخفيف من حدة الفقر ويشدد على الإدارة المستدامة للغابات كواحد من عدة نُهج.

٣٦ - الأهداف الإنمائية للألفية. إن هدف التخفيف من حدة الفقر، وهو أول الأهداف الإنمائية للألفية، له صلة واضحة بالجوانب الاقتصادية للغابات. فالغابات توفر كليا أو جزئيا أسباب العيش لرُبع فقراء العالم وأي إجراءات من أجل زيادة العائدات الآتية من الغابات من المرجح أن تفيد الريفيين الفقراء الذين يعيشون في المناطق التي تكثر بها الغابات أو بالقرب منها. وهكذا فإن زيادة وترسيخ الوصول إلى هذا المورد وتحديد حقوق ملكية ثابتة وقابلة للتحويل من شأنه أن يساعد الفقراء على تنويع استراتيجياتهم لكسب الرزق ويشجع في الوقت ذاته على الاستخدام المستدام للمورد. وبالمثل فإن الهدف الإنمائي للألفية بشأن كفالة الاستدامة البيئية (الهدف ٧) له صلات واضحة بالجوانب الاقتصادية للغابات، ذلك أن كفالة استدامة الغابات تسهم في الاستقرار البيئي العام.

٣٧ - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كان دور الإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة العامة وعلى الأخص في القضاء على الفقر وتحسين الأمن الغذائي وإتاحة سبل الوصول إلى مياه الشرب والطاقة الميسورة التكلفة من بين القضايا المهمة العديدة الأخرى التي عالجها وشدد عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتشدد الإجراءات المقترحة على دور بناء المؤسسات والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما فيهم الحكومات والقطاع الخاص ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في المضي قدما نحو الإدارة المستدامة للغابات. وقد دعا مؤتمر القمة إلى تعزيز الالتزام السياسي تجاه تحقيق الإدارة المستدامة للغابات عن طريق إقرار كونها أولوية في قائمة الاهتمامات السياسية الدولية، مع المراعاة الكاملة للصلات القائمة بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات من خلال اتباع نُهُج متكاملة؛ كما شدد على ضرورة إسراع البلدان والشراكة التعاونية المعنية بالغابات بتنفيذ مقترحات العمل الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، باعتباره وسيلة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والحد من الفقر.

٣٨ - ويرد أدناه وصف لبعض القضايا الحيوية للإدارة المستدامة للغابات التي تمخض عنها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سياق التنفيذ القطري والتعاون الدولي.

٣٩ - ورقات استراتيجية الحد من الفقر والغابات. أقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بين مبادرات أخرى، بوصفها مخططا أوليا مملوكا للبلدان وصادرا عنها لتحديد أولويات إصلاح السياسات والإنفاق العام وتقديم المساعدة الدولية للحد من الفقر. وقد حظيت ورقات استراتيجية الحد من الفقر بتأييد شديد من قِبل مصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة على أساس ثنائي التي تعتبر تلك المبادرات أداة مهمة لمواءمة وتنسيق الجهود الدولية لتقديم المساعدة. وعلى هذا يمكن أن تصبح ورقات استراتيجية الحد من الفقر (وما يقترن بها من تدفقات المساعدة والائتمانات) آلية قوية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

٤٠ - بيد أن وثائق ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي أُعدت حتى الآن لا تولي، في الواقع، اعتبارا يذكر للإدارة المستدامة للغابات بوصفها وسيلة للحد من الفقر. فقد خلصت دراسة أجريت مؤخرا لـ ٢٥ ورقة مؤقتة أو كاملة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى أنه على الرغم من أن التقارير التي تناولت بالذكر قطاع الغابات تزيد نسبتها على ٨٠ في المائة، فقد كان ذلك في أغلبه سطحيا كما كان تحليل علاقات السببية بين قطاع الغابات والفقر ضعيفا جدا.

٤١ - ومن الاستنتاجات المهمة التي خلصت إليها الدراسة أن التحليل النظامي (على الصعيد القطري) للعلاقة بين الغابات والحد من الفقر (الذي يعرَّف بصفة عامة على أنه يشمل الدخل والصحة والأمن والتمكين، وما إلى ذلك) أمر ضروري وينبغي إدراجه في ورقة استراتيجية الحد من الفقر حتى يتسنى تقييم دور الغابات في الحد من الفقر تقييما سليما.

٤٢ - إشراك القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات. القطاع الخاص من الأطراف الفاعلة الهامة في مجال الغابات، من حيث الاستثمارات والإدارة والإنتاج والملكية. والقطاع الخاص له دور في إدارة الامتيازات وتنمية المزارع الشجرية الحرجية وتجهيز منتجات الغابات بعد قطعها.

٤٣ - وبصورة إجمالية، يتفوق القطاع الخاص على المجتمع الدولي كثيرا في مستوى الاستثمارات والنشاط المبذول في مجال الغابات. وسيكون القطاع الخاص في معظم البلدان الممول الرئيسي لإنتاج الغابات، وستكون استثماراته كبيرة الحجم تارةً وصغيرة الحجم تارة، كما ستُنفذ تلك الاستثمارات في أحيان أخرى بالاشتراك مع المجتمعات المحلية.

٤٤ - وأي استراتيجية إصلاح أو تغيير في قطاع الغابات يلزمها أن تتعامل بفعالية مع القطاع الخاص وأن تهيئ مناخا استثماريا يشجع على تدفق استثمارات مالية خاصة إلى

قطاع الغابات تكون مسؤولة بيئيا واجتماعيا. فمثلا، تشير استراتيجية البنك الدولي الجديدة المتعلقة بالغابات إلى أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لامتيازات قطع الأشجار، واستحداث نظم لإصدار الشهادات ووضع مدونات لقواعد السلوك، وتسيير مشاركة المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ومجتمعات السكان الأصليين، وتحسين التشريعات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتوفير خطط للضمان الجزئي ضد المخاطر حيثما كان ذلك مناسبا، وما شابه ذلك.

٤٥ - ويمثل استحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة مستجدة مهمة لزيادة التزام القطاع الخاص بالإدارة المستدامة للغابات. كما أن من الأمور المشجعة ملاحظة أن القطاع الخاص يقوم بشكل متزايد بتشجيع التشاور وصنع القرار عن طريق مبادرات مثل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار المنتدى، ومنتدى كبار المسؤولين التنفيذيين المعني بالغابات، وبرنامج الصناعة المستدامة لمنتجات الغابات التابع للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمجلس الدولي لرابطات الغابات والورق. وقد أنشأت المؤسسة المالية الدولية مؤخرا ثلاثة مرافق بيئية جديدة ستدعم زيادة الاستدامة البيئية والاجتماعية بواسطة القطاع الخاص في الأسواق الناشئة. ومن المرجح أن تشكل الأنشطة المتعلقة باستخراج منتجات الغابات وتجهيزها وتسويقها وما يتصل بذلك من خدمات، جزءا أساسيا من حافظة استثماراتها. ومع ذلك يبدو أنه يلزم فعل أكثر من ذلك بكثير على صعيد كل بلد على حدة.

٤٦ - دور المجتمعات المحلية في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات. تشدد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على أهمية إقامة علاقات شراكة بين مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية كوسيلة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. فالمستعملون المحليون والمجتمعات التي تعتمد على الغابات من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يستفيدون مباشرة من ذلك المورد ويُتوقع أن يكون لديهم اهتمام شديد بحفظه واستخدامه بشكل مستدام. وقد ثبت أن الإدارة المجتمعية للغابات ذات فعالية في بلدان بينها درجة كبيرة من التنوع ، مثل جمهورية تترانيا المتحدة، والفلبين، والمكسيك، ونيبال، والهند. وقد أدت هذه المبادرات ليس إلى زيادات كبيرة في الإيرادات والفوائض الاقتصادية فحسب، بل كثيرا ما أدت إلى تحسن المؤشرات الاجتماعية المتصلة بوضع المرأة مما أسفر عن تحسن تغذية البنات، وساعدت في تحسين إدارة ومكافحة قطع الأشجار بشكل غير مشروع وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية.

٤٧ - وعلى ضوء هذه التجارب الإيجابية، يتزايد اهتمام الحكومات بتسليم إدارة الموارد الحرجية إلى الأهالي الذين يستعملونها أو بتقاسم إدارتها معهم. ومن المتوقع أن يستمر دور

المجتمعات المحلية المستعملة للغابات بل وأن يتسارع مع التحرك العام نحو الأخذ باللامركزية والتفويض العام للمسؤولية المالية والإدارية للمستويات المحلية للحكومة. بيد أن هناك حاجة إلى العمل على زيادة فعالية مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة باستخدام الغابات وحفظها، وزيادة مشاركتها في التنفيذ. من شأن ذلك أن يؤدي أيضا إلى زيادة حصتها في تدفق الفوائد وإلى تزويدها بالخبرة الفنية اللازمة للإدارة المستدامة لذلك المورد. وتحقق البرامج الوطنية للغابات تقدما يبشر بالخير في هذا الصدد (انظر الفرع جيم – ٣).

٤٨ – الإعانات ودورها في إزالة الغابات وتدهورها. دعا المنتدى في دورته الثانية البلدان وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى استعراض حالة المعرفة المتعلقة بالإعانات التي قد تسفر عن إزالة الغابات وتدهورها وإلى تقديم تقارير عن ذلك.

٤٩ – والإعانات التي لها آثار سلبية (الصريح منها والضمني) شائعة في الغابات المدارية والمعتدلة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء وقد قدرت قيمتها مؤخرا بنحو ١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا (منها ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للمناطق المدارية وحدها). ويمكن أن تصبح الإعانات الضمنية (أو المستترة) مستحقة للقائمين بقطع الأشجار وتجهيزها بسبب انخفاض أسعار الخشب في أرضه الناجم عن عدم كفاءة تحصيل ريع الغابات والكساد المفتعل لأسعار الخشب المقطوع نتيجة للقيود التجارية. ومن الأمثلة الشائعة على الإعانات الصريحة في الغابات الدعم المالي المقدم لإعادة التحريج، الذي قد يشجع، إذا لم يكن مصمما بشكل جيد، على إزالة الغابات. ويمكن أن يكون للإعانات المقدمة في قطاعات أخرى آثار ضارة على الغابات أيضا. فالإعانات الزراعية المقدمة للمحاصيل والمزارع الشجرية وتربية الماشية، مثلا، تقلل الإنتاجية النسبية لمجموعات أشجار الغابات وثبت بالأدلة أنها تعجل إزالة الغابات. كما تشجع بعض إعانات الدخل المتصلة بتغيير محل الإقامة إلى الهجرة إلى مناطق الغابات وتُغري في الغالب باستخدام الأرض في أغراض أخرى وإزالة الغابات.

٥٠ – ومن المحتمل أن يؤدي إلغاء الإعانات ذات الآثار السلبية إلى تحسين الأجواء للإدارة المستدامة للغابات والحد من النفقات غير الضرورية من الميزانية العامة. وتتيح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الفرصة للحد من الإعانات الزراعية بشكل شامل في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. إلا أن الحد من الإعانات التي لها آثار سلبية الناشئة في قطاع الغابات قد ثبت أنه يشكل تحديا صعبا بسبب وجود مصالح جماعية راسخة في الإبقاء عليها. إلا أنه بالنظر إلى احتمال أن تترتب عليها آثار سلبية كبيرة، فينبغي أن يكون ذلك من

المجالات الهامة التي سيجري مستقبلا تفحصها وإلقاء أضواء تحليلية عليها واتخاذ إجراءات بشأنها.

باء - وسائل التنفيذ

٥١ - يستعرض هذا الفرع حالة تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات بوصفهما من وسائل تنفيذ مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في سياق الجوانب الاقتصادية للغابات.

١ - التمويل

٥٢ - تشير الاتجاهات العالمية للاستثمار إلى أن حجم تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يبلغ مستواه نحو ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وقد يرتفع إلى ما يتراوح بين ١,٧٢ بليون وبليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومع ذلك سيظل هناك قصور كبير عن الرقم البالغ ٥,٦٧ بليون دولار من دولارات المتحدة الذي قدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فالاستثمارات المباشرة للقطاع العام في مجال الغابات (رغم أنها لا تزال تمثل نسبة كبيرة من المجموع) آخذة في التناقص عموما في معظم البلدان. كما أنه ورغم أن استثمارات القطاع الخاص (سواء كانت استثمارات مباشرة محلية أو أجنبية) في الغابات آخذة في الازدياد، فإن هذا الاستثمار موجه إلى عدد قليل نسبيا من البلدان.

٥٣ - ولهذا فإن الاستراتيجية الطويلة الأجل لتلبية احتياجات تمويل الإدارة المستدامة للغابات تتمثل في تشجيع تدفقات الاستثمارات المسؤولة إلى قطاع الغابات بتهيئة مناخ موات لهذه الاستثمارات. وفي الوقت ذاته، ينبغي التشجيع على عدم استخدام الاستثمارات التي تؤدي إلى سوء الإدارة أو استعمال الأخشاب المأخوذة من مصادر غير مشروعة. ويمكن القيام بذلك عن طريق معالجة مسائل من قبيل ضعف الأطر التشريعية وأطر السياسة العامة، وعدم كفاءة المؤسسات، والإفراط في فرض القواعد التنظيمية، والفساد الإداري، وعدم استقرار نظم الاقتصاد الكلي. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى استحداث مجموعة كبيرة ومتنوعة من آليات التمويل والتحفيز الابتكارية لتوفير المزيد من الخيارات الاستثمارية للقطاع الخاص.

٥٤ - ولتفادي القصور في إنتاجية المنافع العامة، يلزم اتخاذ إجراءات جماعية لاستحداث واستعمال أدوات قائمة على قوى السوق لتعزيز توفير القطاع الخاص للمنافع العامة. ويمكن القيام بذلك عن طريق الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام. إلا أن القطاع الخاص

قد لا يكون دوما قادرا على إتاحة السبل للإنتاج المستدام للمنافع العامة، وسيظل دور التمويل العام ذا أهمية في هذا الصدد.

٢ - نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٥٥ - من مجالات الاحتياجات التي ذكرت في التقارير الوطنية المقدمة إلى المنتدى منهجيات تقدير قيمة المنتجات الحرجية وطرق تحصيل الريع وآليات دفع مقابل الخدمات البيئية التي توفرها الغابات، ونظم قواعد البيانات، وتقنيات إدارة الزراعة الحرجية والغابات التي تعزز القيمة الاقتصادية للموارد الحرجية دون النيل من فوائدها الإيكولوجية والاجتماعية. وقد كان للبلدان والوكالات الإنمائية ومؤسسات البحوث دور كبير في استحداث هذه المعارف وتلك التكنولوجيا وتقاسمها مع البلدان المحتاجة. والمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا لا تُعتبر من قبيل النُهُج الهندسية فحسب، بل ينظر إليها بشكل أعم على أنها مذكورة في مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٥٦ - وبينما يشجع عديد من مصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة على أساس ثنائي نقل التكنولوجيا عن طريق مشاريعها الفردية، فإن من الممكن فعل أكثر من ذلك بكثير. فعلى وجه الخصوص، يمكن لمصارف التنمية والوكالات الثنائية أن تساعد بتشجيع استحداث المعرفة والتكنولوجيا الملائمتين المطوعتين بالشكل المناسب للظروف الخاصة للبلدان النامية، وتيسير نقل التكنولوجيا من بلد نام إلى آخر، وتشجيع الحكومات على سن القواعد التنظيمية المناسبة التي من شأنها أن تشجع على الأخذ بما هو متاح من التكنولوجيات السليمة بيئيا في المستقبل. وتوجد لدى الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك مركز البحوث الحرجية الدولية والمركز العالمي للحراجة الزراعية، مبادرة لدعم نقل التكنولوجيا.

٣ - بناء القدرات

٥٧ - تسلم عدة مقترحات عمل للفريق الحكومي الدولي المعني للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بالدور الأساسي لبناء القدرات وتطوير المؤسسات في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات. وتنشط منذ فترة وكالات إنمائية ووكالات للمساعدة التقنية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز البحوث الحرجية الدولية، في مساعدة البلدان على وضع الغابات في صلب استراتيجياتها الإنمائية العامة. وفضلا عن ذلك، ظل العمل التحليلي وبناء القدرات المتعلقان بتقدير القيمة الاقتصادية لخدمات الغابات

على أساس كلي يمثلان أحد مجالات التركيز الرئيسية على مدى السنوات الخمس إلى السبع الأخيرة. وشمل ذلك النظر إلى المشكلة من منظور كلي أشمل، يتجاوز التقدير البسيط للقيمة الاقتصادية ليشمل الجوانب المالية والاجتماعية والتشريعية أيضا.

٥٨ - وفي الوقت ذاته، ثمة مبادرات جارية لتنظيم برامج دولية وإقليمية للتدريب وبناء القدرات وإنشاء شبكات للمهنيين لنشر تجارب الممارسات المثلى المستمدة من جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة التي توضح ذلك برنامج الاقتصاد والبيئة لجنوب شرق آسيا، وعملية كاتومبا لتقدير قيمة المنتجات الحرجية، وبرنامج استعمال وحفظ الغابات والتنوع البيولوجي التابع لمعهد البنك الدولي، وشبكة جنوب آسيا للتنمية واقتصاد البيئة، ومبادرة الفاو لتقدير قيمة المنتجات الحرجية، وغيرها.

٥٩ - وقد أظهرت هذه الجهود أن هناك حاجة إلى بناء قدر كبير من القدرة المحلية وإرساء الأساس لإدماج الشواغل المتعلقة بقطاع الغابات في التخطيط الاقتصادي العام. واحتمالات المستقبل تبدو مشجعة، ويُنتظر أن يؤدي المنتدى دورا على قدر كبير من الأهمية في توفير التوجيه الاستراتيجي وفي حفز نُهُج الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة، وفي بناء الشبكات المهنية لتيسير تبادل المعلومات.

جيم - مسائل مشتركة

١ - الرصد والتقييم والإبلاغ

٦٠ - أدى عدم توجيه اهتمام كاف لرصد ما تحقق من نجاح وما صودف من عقبات في الإدارة المستدامة للغابات، وتقييمه والإبلاغ عنه، إلى تقليص احتمالات التعلم منه. وفي سياق الجوانب الاقتصادية للغابات، يصدق هذا بصفة خاصة في حالة تطوير أسواق للخدمات البيئية.

٦١ - وسيتولى فريق خبراء مخصص مقترح معني بالرصد والتقييم والإبلاغ معالجة مسألة تقديم التقارير إلى المنتدى، ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الأنشطة الجارية والمعتزمة ستبدأ في ملء الثغرات فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للغابات. وتشمل هذه الأنشطة: قيام منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز البحوث الحرجية الدولية، بتعزيز وضع واستخدام معايير ومؤشرات بشأن الإدارة المستدامة للغابات من خلال التعاون؛ والاضطلاع بجهد تعاوني بقيادة الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية لوضع نظام موحد للوصول إلى المعلومات في مجال الغابات وتبادلها على النطاق العالمي يسمى الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات وتبادل تلك المعلومات، وبالجهود

ذات الصلة التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الشركاء الآخرين في جمع وإدارة المعلومات المتعلقة بالموارد الحرجية.

٢ - تشجيع المشاركة العامة

٦٢ - تتحقق فوائد متعددة من الغابات للكثيرين من أصحاب المصلحة. وهذا يطرح مسألة إدارة المقايضات فيما بين الفوائد، وموازنة مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وتعد مشاركة الأطراف الاقتصادية الرئيسية مثل القطاع الخاص هامة جدا فيما يتعلق بتعزيز الجوانب الاقتصادية للغابات بما يؤدي إلى تشجيع الإدارة المستدامة للغابات . وتساعد مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات عن طريق استخدام المعارف والقدرات المحلية استخداما كاملا، وإدارة أوجه التضارب الاجتماعي، وضمان تقاسم المنافع بصورة منصفة. وثمة توافق عام في الآراء بأن كفالة مشاركة قاعدة عريضة من مختلف جماعات أصحاب المصلحة في التخطيط للنتائج وتنفيذها وإدارتها ورصدها يعد عنصرا مهما للغاية في كفالة الإدارة المستدامة للغابات.

٦٣ - وبصفة عامة، ينحو الاتجاه على ما يبدو نحو مشاركة ومساهمة جميع أصحاب المصلحة المهتمين في المناقشات والقرارات المتصلة بإدارة الغابات، على الصعيدين الوطني والدولي (مثلا عن طريق البرامج الحرجية الوطنية؛ انظر الفرع جيم - ٣ أدناه). ومع ذلك، ما زالت مشاركة السكان الأصليين والمرأة ، على سبيل المثال، مسألة لم تحل بعد. كما أن مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ المشاريع ضعيفة نسبيا. ونظرا لأن المشاركة تدعم في آن واحد كلا من الإدارة المستدامة للغابات والحد من الفقر، فإن التحدي يتمثل في تكثيف الجهود بصفة مستمرة.

٦٤ - وثمة عنصر مهم في تشجيع المشاركة العامة هو وجود نظام يتسم بالكفاءة لحيازة الأرض والاستفادة من الموارد الحرجية، يوفر حافزا اقتصاديا للإدارة المستدامة للغابات. ويعد التحديد الواضح لحقوق الملكية وجعلها قابلة للنقل من الأمور المشجعة على استغلال الموارد الحرجية على نحو يتسم بالكفاءة. وفيما يتعلق بتوزيع الفوائد من الموارد الحرجية، فإن معالجة المسائل المتصلة بإمكانية وصول المجتمعات المحلية والأسر إلى ذلك المورد، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بإمكانية الوصول هذه، أمر محوري لتحقيق الاستفادة الكاملة والكفؤة من المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. وقد يؤدي فرض رسوم وضرائب على جني المنتجات الحرجية غير الخشبية (بصفة خاصة) إلى جعلها غير متاحة للفئات الفقيرة، وأيضا إلى تشجيع جنيها بصورة غير قانونية. ومن ثم، ينبغي أن تكون الإصلاحات التشريعية المتصلة باستغلال الغابات تشاورية وأن تسلم بما لها من أثر على تخفيف حدة الفقر.

٣ - البرامج الحرجية الوطنية

٦٥ - تتجلى الجوانب الاقتصادية للغابات بوضوح في البرامج الحرجية الوطنية. وتؤدي مقترحات العمل المتعلقة بالبرامج الحرجية الوطنية دورا هاما في تعزيز الوسائل الاقتصادية والسياسات الضريبية التي تستهدف تحسين الإدارة المستدامة للغابات. وتساهم السياسات والآليات الرامية إلى ضمان حيازة الأرض، وتعزيز تقاسم الفوائد، والتسليم بأهمية وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد الحرجية واستفادتها منها، إسهاما مباشرا في التوزيع المنصف للفوائد المتأتية من الغابات ودورها في الحد من الفقر، من بين أمور أخرى.

٦٦ - ووفقا لتقدير أجرته منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا، هناك اتجاه متنام نحو اعتماد البلدان للمبادئ المتعلقة بالبرامج الحرجية الوطنية ووضع سياسات وخطط أكثر تقدما وتشاركا. كما يشير التقييم الذي أجرته المنظمة إلى أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة يتعين مواجهتها، مثل التوصل إلى التزام سياسي رفيع المستوى، وتحسين الروابط مع البرامج العريضة للحد من الفقر من أجل توفير تمويل كاف للبرامج الحرجية الوطنية، وتحقيق استفادة فعالة من المعارف والمعلومات من خلال بذل جهود منهجية لبناء القدرات، واشراك القطاع الخاص كمساهم تقني ومالي ، ومعالجة المسائل المتصلة بالحكم، وبخاصة في سياق اللامركزية وتفويض السلطة.

٦٧ - ويعد الدور الذي تقوم به الكيانات الخارجية، مثل مرفق البرامج الحرجية الوطنية، الذي تنسقه منظمة الأغذية والزراعة، في تعزيز العمليات التشاركية والإدارة الحرجية المجتمعية، مساهمة إيجابية في هذا الصدد. وقد بدأ المرفق بالفعل في العمل على تعزيز جهود الإدارة المجتمعية في عدد من البلدان.

٤ - البيئة المواتية والاستثمارات الأجنبية في قطاع الغابات

٦٨ - أبرزت الفروع السابقة الحاجة إلى إجراء إصلاحات في السياسات سواء داخل قطاع الغابات أو خارجه من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ومن ثم، فإن بناء بيئة مؤاتية قوية يتطلب توجيه الاهتمام إلى أمور من بينها المسائل المتصلة بتحسين الحكم وتعزيز الشفافية سواء في القطاع أو في الاقتصاد عموما، وكفالة تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية المتصلة بتشجيع الاستثمارات، وترشيد الضرائب، وتحرير التجارة، وإيلاء أولوية للمسائل المتصلة بالغابات في التخطيط الإنمائي عموما. ومن الأمور المشجعة أن الحكومات الوطنية والوكالات الدولية قد وجهت جهودها نحو إحداث إصلاحات تكاملية في هذه المجالات، وينبغي زيادة تكثيف هذه الجهود.

٦٩ - وفي سياق أثر العولمة على الغابات، أصبحت أيضا مسألة الاستثمارات الأجنبية في القطاع مسألة مهمة. ويتركز النمط الحالي للاستثمارات الأجنبية بدرجة أكبر كثيرا في عمليات التجهيز النهائية (الخشب الرقائقي، اللباب، الورق، الأثاث، إلخ) عنها في ملكية الامتيازات أو المزارع. ومع تزايد الاتجاه نحو الخصخصة، وتحرير القواعد المتصلة بالاستثمارات الأجنبية، توجد إمكانية لتحقيق زيادات كبيرة في التدفقات الاستثمارية بصفة عامة، وللملكية الامتيازات والمزارع بصفة خاصة. وتعد هذه الاستثمارات أمرا مستصوبا حيث أنها تؤدي إلى إدخال تحسينات تكنولوجية، ورفع المهارات الإدارية، إلخ ، فضلا عن أنها تساعد على إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل. ومع ذلك، فإن هذه الاستثمارات، إذا لم تتم إدارتها بمعايير مصممة على نحو ملائم، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إلى استغلال المورد بصورة غير مستدامة.

ثالثا - النتائج

٧٠ - ثمة مجموعة من المسائل المتصلة بالجوانب الاقتصادية للغابات مهمة للغاية بالنسبة للجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٧١ - ويمكن أن يكون للإصلاحات والأنشطة المتعلقة بالسياسات العامة على صعيد الاقتصاد بأسره في قطاعات غير قطاع الغابات آثار على الغابات، يمكن أن تتجاوز أهميتها الآثار الناشئة عن الأنشطة الجارية داخل القطاع ذاته. فعلى سبيل المثال، ذُكرت مسألتا تحرير التجارة والإعانات الزراعية من بين المسائل التي يمكن أن تؤثر على قطاع الغابات، وينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات. ومن ثم، ينبغي إدماج الغابات في صلب عملية التخطيط الإنمائي عموما في أي بلد؛ وإلا فإن من المرجح أن يُتغاضى عن معالجة ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على الغابات والسكان المعتمدين عليها يكون منشؤها في قطاعات أخرى. وفي هذا الصدد، تعد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرامج الحراجة الوطنية أدوات واعدة.

٧٢ - ويعتبر القطاع الخاص طرفا فاعلا مهما -- وغالبا ما يكون هو الطرف الفاعل الرئيسي للتمويل -- في الإنتاج الحرجي، وتشير الاتجاهات العالمية الراهنة إلى أن أهميته ستزيد في المستقبل. ويجب أن تهدف إصلاحات السياسات العامة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة التي تتسم بالمسؤولية من الوجهتين البيئية والاجتماعية. وينبغي أن تكمّل الحوافز الإيجابية بمثبطات لمنع الاستثمارات غير المرغوب فيها. وهذا يدل على أن دور القطاع العام، مع تطويره، سيظل مهما في تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص.

٧٣ - ويعد المستعملون المحليون، والسكان المعتمدون على الغابات، والمجتمعات المحلية، أصحاب مصلحة رئيسيين ولهم اهتمام قوي بإدارة الغابات وحفظها وتنميتها بصورة مستدامة. وفي المستقبل، ستكون هناك حاجة إلى العمل على تعزيز الإدارة المجتمعية للغابات وزيادة فعالية مشاركة هذه المجتمعات المحلية في ملكيتها الفعلية أو ملكية حق الانتفاع بها، وفي صنع القرارات المتصلة بإدارة الغابات، وفي تنفيذ تلك القرارات.

٧٤ - ويلزم اتباع نُهج تعاونية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ويصدق هذا بصفة خاصة في سياق العولمة، والحاجة إلى إقامة تعاون دولي، وإنشاء الشراكات، بما في ذلك شبكات الشراكة بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب.

رابعا - نقاط للمناقشة

٧٥ - قد يود المنتدى أن:

(أ) يحث البلدان على إدماج الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجياتها الكلية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر وبخاصة من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرامج الحراجة الوطنية الخاصة بها؛

(ب) يحث البلدان على تشجيع استثمارات القطاع الخاص التي تتسم بالمسؤولية وذلك بإنشاء نظام ملائم للحوافز، بما في ذلك اتباع سياسات لضمان أن يكون إنتاجها من الأخشاب بأسلوب يتسم بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؛

(ج) يحث البلدان على اتخاذ تدابير ملائمة لزيادة الريع المتأتي من استغلال موارد الغابات ولضمان توفير ما يلزم لإعادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) يدعو المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى دعم الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان في جهودها من أجل احتساب كامل تكلفة سلسلة الإنتاج واستخدام المنتجات الخشبية وبدائلها غير الخشبية، وفي استحداث آليات لدفع مقابل الخدمات البيئية للغابات؛

(هـ) يطلب إلى البلدان إجراء دراسة متأنية لحالة الإدارة العليا وإنفاذ القوانين، والتشريعات والأنظمة فيما يتعلق بالغابات، بهدف الحد من الممارسات غير القانونية، فضلا عن اتخاذ تدابير أكثر صرامة لتجنب شراء أخشاب منتجة بصورة غير قانونية؛

(و) يشجع البلدان على مواصلة تعزيز إمكانية وصول المنتجات والخدمات الحرجية إلى الأسواق عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل التجارة بطرق تؤدي في آن واحد إلى تشجيع التجارة والإدارة المستدامة للغابات؛

(ز) يحث البلدان على تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما عن طريق الاستفادة من الفرص التي أتاحتها جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(ح) يحث البلدان على العمل على زيادة مشاركة المجتمعات المحلية وجماعات السكان الأصليين في عملية صنع القرار المتعلقة بإدارة الغابات وتنفيذها، ويشجع البلدان على دعم إجراءات من قبيل إضفاء طابع اللامركزية على الإجراءات المالية والإدارية، وتوسيع نطاق المشاركة، وتوضيح حقوق الملكية؛

(ط) يحث البلدان والمنظمات ذات الصلة على زيادة تحسين نظم جمع المعلومات المتعلقة بإنتاج المنتجات الحرجية وبدائلها، واستهلاكها، والاتجار فيها وأسعارها، بما يعزز الشفافية في الأسواق.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٢٢ (E/2001/42/Rev.1)، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفرع باء، القرار ١/١، الفقرة ٤ (ب).

(٢) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ - ٣، المرفق.

(٣) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٨٢.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(٥) متاح على الإنترنت (http://Inweb18.worldbank.org/eap/eap.nsf/Attachments/FLEG_59-2/$File/9+2+Minestenal+Declaration+-+FLEG.pdf). تم الاضطلاع عليه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٦) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٩٩٣، رقم ١٤٥٣٧.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢؛ أيضا A/56/326، المرفق.

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.